

GUID 5330

دليل تدقيق إدارة الكوارث

يتم إصدار معايير وأدلة الإنتوساي من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) وتعتبر ضمن إطار الإصدارات المهنية للإنتوساي.

ولمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الانتوساي

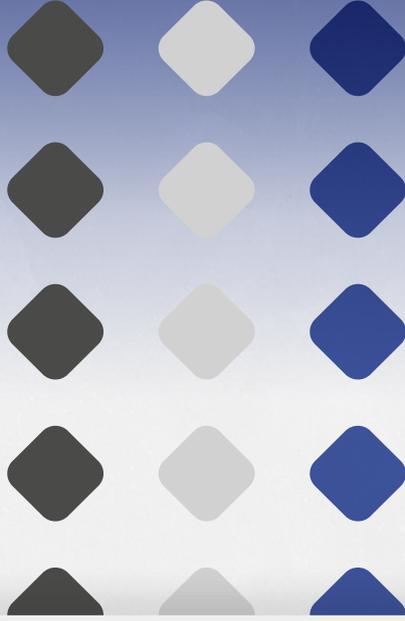
www.issai.org



INTOSAI



INTOSAI



الإنٲوساي، 2020

(1) تم اعتماده في 2020

(2) يعوض المعايير: 5500, 5510, 5520, 5530, 5540 و دليل حكومة الإنٲوساي INTOSAI GOV 9250



جدول المحتويات

4	المقدمة
5	الهدف
6	التعريفات
7	نطاق الدليل
8	دورة ادارة الكوارث
9	الشكل 1: دورة إدارة الكوارث التي تبين مراحل ما قبل الكارثة و أثناء وقوع الكارثة و ما بعد وقوعها المصدر: من إعداد الجهاز الرقابي الإندونيسي
10	تدقيق إدارة الكوارث
10	تخطيط عملية التدقيق
10	تحديد بنود التدقيق
11	الحصول على فهم للموضوع وسياقه
12	إجراء تقييم المخاطر أو تحليل المشكلة
13	تحديد مخاطر الاحتيال
14	وضع خطة التدقيق واعداد التدقيق
17	تنفيذ التدقيق
17	الإبلاغ والمتابعة
19	الملحقات
19	الملحق الأول: قائمة المصطلحات
24	الملحق الثاني: أمثلة على أهداف التدقي
26	الملحق الثالث: أمثلة للعناصر التي يجب مراعاتها عند التخطيط لعملية التدقيق

- (1) يمكن أن تضرب الكوارث أي جزء من هذا العالم وفي أي وقت. ويمكن أن تكون ناتجة عن أسباب طبيعية (مثل الزلازل أو أمواج التسونامي أو الفيضانات أو الثورات البركانية) أو لأسباب من صنع الإنسان (مثل البناء على أراضي معرضة لخطر الفيضان واعتماد معايير للبناء لا تناسب المناطق الزلزالية أو الحوادث النووية)، أو قد تنتج عن مزيج من الاثنين مثل الاوبئة. وقد تقع الكوارث فجأة (مثل الزلازل) أو تتفاقم ببطء (مثل الجفاف). ووفقا للاتحاد الدولي لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن أكثر من 90 بالمائة من الكوارث الطبيعية ترتبط الآن بالمناخ ويعد تغير المناخ محركا رئيسيا للمخاطر يجلب معه ظروفًا مناخية قاسية واضطرابات متصاعدة.
- (2) يمكن أن يكون للكوارث تأثيرا واسعا على البشر والبيئة والاقتصاد. وبالتالي، تنفق مبالغ ضخمة على المساعدات الإنسانية وتأهيل المنكوبين و إعادة بناء واعمار البنية التحتية والمرافق العامة المتضررة من الكوارث. علاوة على ذلك، تنفق مبالغ كبيرة أيضا على أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتي تشير التقديرات إلى انها مكلفة اقتصاديا.
- (3) تقوم أجهزة الرقابة العليا بدور مهم في ضمان المساءلة والشفافية في طريقة إدارة الكوارث (عند تنفيذ أنشطة ما قبل وقوع الكارثة، وعند وقوع الكارثة وأثناء أنشطة ما بعد الكارثة). وقد يشمل دورها نشر الوعي بهذه القضايا (خاصة الحد من المخاطر)، وتقييم فاعلية تكلفة إجراءات الحد من المخاطر وتدقيق المساعدة بعد الكوارث وأعمال إعادة التأهيل وإعادة الأعمار في سياق قد لا تعمل فيه الضوابط المسبقة في كثير من الأحيان. إجراءات التشغيل غير مطبقة و الآليات المؤسسية ضعيفة.
- (4) تعتبر الإصدارات الإرشادية أو أدلة الانتوساي ادلة عمل غير ملزمة لمراقبي الحسابات الذين يعتمدون المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في جميع أنواع التدقيق.
- (5) تضمن المعيار الدولي رقم 100 عددا من مبادئ تدقيق القطاع العام. ففي تدقيق ادارة الكوارث، يعود المدققون بالتالي الى المبادئ العامة والمبادئ المرتبطة بعملية التدقيق في المعيار الدولي 100.

الهدف

(6) يهدف هذا الدليل الى ان يكون بمثابة دليل إرشادي للأجهزة الرقابية العليا عند تدقيق ادارة الكوارث. تطبق مبادئ التدقيق الاساسية الواردة في المعيار الدولي 100، في جميع مراحل التزامات الإبلاغ المباشر (تدقيق الامتثال والاداء) من اجل تقديم تقارير تدقيق الجودة. يذكر التدقيق المالي فقط فيما يتعلق بالمخاطر المحددة المرتبطة بتدقيق البيانات المالية للجهات المتضررة من الكوارث.

(7) يوفر الدليل للأجهزة العليا للرقابة إرشادات لتقييم دور أنشطة ما قبل وقوع الكوارث والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة للطوارئ والمساعدات اللاحقة للكوارث وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار كالاتي:

- الحد من تأثير الكوارث و تكثيف الاستعداد لها بطريقة فاعلة من حيث التكلفة
- تحسين فاعلية وكفاءة المساعدات في حالات الكوارث.
- تطبيق ضوابط رقابة داخلية مناسبة ودعم المساءلة والشفافية
- ضمان الفحص الدوري لإجراءات الرقابة الداخلية والشرء المعتمدة.
- منع او الحد من الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام.
- تقييم تكاليف وفوائد استرداد الاستثمارات لضمان قدرة البنية التحتية على التكيف مع الكوارث المستقبلية.

التعريفات

3

التعريفات الواردة في الملحق 1

نطاق الدليل

- (8) يغطي الدليل مراحل التدقيق (التخطيط والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة) للدورة الكاملة لإدارة الكوارث من أنشطة ما قبل الكوارث (التخفيف والوقاية والاستعداد) الى نشاطات ما بعد الكوارث حال وقوع الكارثة (التعافي والإغاثة، والاستجابة الوطنية والدولية لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتعمير). يمكن تنفيذ عمليات التدقيق لأي مرحلة من دورة ادارة الكوارث.
- (9) يقدم الدليل الدعم لجميع مراحل التدقيق مع دعم أكثر تفصيلا لمرحلة التخطيط لعملية التدقيق كما هو محدد في المعيار الدولي 100، خاصة المبدأين التاليين: الحصول على فهم وإجراء تقييم المخاطر. في ظل هذه العملية، سيتعين على المدققين التعامل مع معظم الخصائص المتعلقة بإدارة الكوارث.
- (10) وبذلك، يقدم هذا الدليل الارشادي إرشادات حول كيفية معالجة القضايا المتعلقة بتدقيق الجوانب المختلفة لإدارة الكوارث باستخدام التدقيق المالي، في حالات محدودة (أي فيما يتعلق بمخاطر محددة تتعلق بتدقيق البيانات المالية للجهات المتضررة من كارثة معينة)، أو تدقيق الأداء أو الامتثال. ولا يحتوي الدليل على أي متطلبات خاصة بإجراء التدقيق.

دورة ادارة الكوارث

(11) لأغراض عملية، توصف إدارة الكوارث في هذا الدليل بأنها دورة مقسمة إلى ستة أجزاء، كما هو موضح في الشكل 1. يتعلق جزءان منها بالتدابير الوقائية والتحضيرية التي يمكن للحكومة وضعها والعمل بها قبل وقوع كارثة محتملة (إجراءات ما قبل الكارثة)، فيما تصف الأجزاء الأربعة الأخرى الأنشطة التي تتبع حدوث الكارثة (إجراءات ما بعد الكارثة).

الإجراءات ما بعد الكارثة

إعادة الإعمار، إستئناف كامل للخدمات، بالإضافة إلى التدابير الوقائية.
المدة: من أشهر إلى سنوات.

إعادة التأهيل، استعادة الخدمات والوظائف الأساسية.
المدة: أسابيع إلى أشهر

على المستوى الوطني والدولي، الإستجابة للطوارئ، البحث والإنقاذ، الأمن، الغذاء، الماء، المأوى، الملابس، المساعدة الطبية والعناية بالصدمات.
المدة: قصيرة الأجل

أنشطة الطوارئ

الإجراءات ما قبل الكارثة

التخفيف و الوقاية من المخاطر، رسم خرائط المخاطر، تحديد نقاط الضعف، و الهيكلية و التخفيف.
المدة: على المدى الطويل.

الإستعداد، التخطيط للطوارئ، الإنذار المبكر، الإخلاء، توحيد الاستعداد للكارثة القادمة.
المدة: على المدى الطويل.

الإنعاش و الإغاثة، الجهود الفردية لإنقاذ الضحايا واسترداد الممتلكات، توفير الإسعافات الأولية و الإمدادات.
المدة: قصيرة الأجل

أثناء وقوع الكارثة

الشكل 1: دورة إدارة الكوارث التي تبين مراحل ما قبل الكارثة و أثناء وقوع الكارثة و ما بعد وقوعها المصدر: من إعداد الجهاز الرقابي الإندونيسي

(12) قبل وقوع الكارثة، تركز الحكومات على تدابير الوقاية والتخفيف والاستعداد التي يتم تنفيذها استعداداً لكارثة محتملة. وهي تشمل أنشطة مثل:

- تقييم مخاطر الكوارث ومحاور الضعف للحكومة أو المجتمع،
- تركيب أنظمة الإنذار المبكر،
- وضع واختبار خطط العمل،
- تنظيم المهام بين مختلف الجهات المعنية،
- ضمان إتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب في حالة وقوع كارثة،
- تثقيف السكان المعرضين للخطر، و
- اتخاذ إجراءات للحد من تعرض البنية التحتية لآثار الكوارث.

يجب أن تعكس هذه الأنشطة الدروس المستفادة من الكوارث السابقة أو المماثلة. كما يمكن تجميع الأنشطة السابقة للكارثة مع عنوان "الحد من مخاطر الكوارث".

(13) إن الأنشطة التي يتم تنفيذها حالما تقع الكوارث يمكن أن تكون طارئة أو غير طارئة بطبيعتها ويمكن تنفيذها على المستوى الفردي والمحلي والوطني والدولي. تتضمن نشاطات الاستجابة للطوارئ ما يلي:

- الإنقاذ والتعافي والإسعافات الأولية وإخلاء الجرحى والتعامل السليم والمناسب مع الضحايا،
- تقديم المساعدة والخدمات الطارئة (المأوى والمياه والأدوية والعناية الصحية وما إلى ذلك)،
- المعونة الغذائية الطارئة،
- تقديم المساعدة المالية الطارئة إلى السكان المتضررين أو قطاعات المجتمع، و
- تنسيق أعمال الإغاثة والمساعدة، ضمان تقديم هذه الأنشطة على أساس بيانات موثوقة ودقيقة في الوقت المناسب، و تنظيم الاتصالات في حالة الأزمات.

(14) حالما تنحصر خطورة الوضع الطارئ، تبدأ نشاطات إعادة التأهيل وإعادة الأعمار ما بعد الكوارث. إن هذه الأنشطة مصممة لإعادة بناء المساكن والبنية التحتية، مع استكشاف الفرص للحد من مخاطر الكوارث في المستقبل، واستعادة الخدمات وعمل الاقتصاد المحلي وتخفيف المعاناة النفسية للناجين.

تدقيق إدارة الكوارث

(15) يهدف هذا القسم إلى تقديم أدلة تكميلية إلى المدققين حول الأمور التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ عمليات التدقيق المالي (فيما يتعلق بالمخاطر المحددة المتعلقة بتدقيق البيانات المالية للمؤسسات المتضررة من الكوارث)، وتدقيق الأداء والامتثال لإدارة الكوارث. إن هذا القسم لا يشمل جميع القضايا التي قد يحتاج المدققين إلى أخذها في الاعتبار عند تنفيذ عملية تدقيق لإدارة الكوارث. فيما يخص معايير التدقيق ذات الصلة بكل نوع من أنواع التدقيق، عادة ما يستند المدققون إلى المبادئ والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة وأدلة الانتوساي المناسبة.

تخطيط عملية التدقيق

(16) يتطلب المعيار الدولي رقم (100) أن يطبق المدققين عند التخطيط لعملية تدقيق المبادئ التالية:

- تحديد بنود التدقيق بوضوح،
- التوصل إلى فهم طبيعة المؤسسة / البر نامج الذي سيتم تدقيقه،
- إجراء تقييم للمخاطر أو تحليل المشكلة وتعديلها حسب الضرورة، إستجابةً لنتائج التدقيق،
- تحديد وتقييم مخاطر الاحتيال ذات الصلة بأهداف التدقيق، و
- وضع خطة تدقيق لضمان تنفيذ التدقيق بكفاءة وبفاعلية.

تحديد بنود التدقيق

(17) فيما يخص تدقيق إدارة الكوارث، وكما هو الحال مع أي موضوع آخر، توافق الأجهزة الرقابية أو تحدد فهما مشتر كاً لشروط التدقيق مع إدارة المؤسسة المشمولة بالتدقيق والجهات المكلفة بالحوكمة وغير هم حسبما يقتضي الأمر.

- (18) بإمكان الأجهزة الرقابية أيضا مراعاة التفويض القانوني الذي يعملون بموجبه لأن أعمال التدقيق، على سبيل المثال، يمكن أن تشمل فحص المساعدة المدفوعة بشكل مباشر من الحكومة للوكالات التشغيلية التي ليست جزءا من الحكومة. كما يمكنهم مراعاة التعاون مع الأجهزة الرقابية الأخرى، على سبيل المثال، في الحالات التي تعمل فيها جهات مانحة متعددة.
- (19) بما أن التدقيق غالبا ما يتم في بيئة صعبة، عند تحديد بنود التدقيق، يمكن إيلاء اهتمام خاص لتحليل المخاطر بهدف تحديد نطاق واقعي وقابل للتنفيذ وأهداف التدقيق. قد يضع المدققون في الاعتبار مدى ملاءمة توقيت التدقيق المخطط له. كما يمكن الأخذ في الاعتبار مدى تأثير التدقيق على وقت وموارد الموظفين المسؤولين عن التعامل مع الكارثة. بإمكان المدققين مناقشة الجهة المشمولة بالتدقيق حول كيفية تنفيذ إجراءات التدقيق بطريقة تخفف من العبء على موظفي الجهة المشمولة بالتدقيق. الأمر نفسه ينطبق على الوصول إلى المعلومات أو توفرها، والذي قد يمثل تحديا في حالات الطوارئ. غالبا ما تتميز إدارة الكوارث بمستويات متعددة، وبالتالي فمن المفيد تحديد الأدوار والمسؤوليات والالتزامات المتعلقة بالمشاركة بوضوح.
- (20) فيما يخص التدقيق المالي، يحدد المدققون من خلال جمع أدلة التدقيق، ما إذا كانت المعلومات المالية للمؤسسة مقدمة في بياناتها المالية وفقا للتقرير المالي والإطار التنظيمي المعمول به. قد تؤثر الكارثة على الظروف التي يمكن في ظلها إجراء التدقيق المالي. يرجى مراجعة المعيار الدولي 200.
- (21) يقيّم مدققو الأداء اقتصاد وكفاءة وفاعلية التعهدات أو الأنظمة أو البرامج أو العمليات الحكومية المتعلقة بالكارثة. يرجى مراجعة المعيار الدولي 300.
- (22) يقيّم مدققو الامتثال ما إذا كانت الأنشطة التي تم تنفيذها فيما يتعلق بالكارثة تتوافق مع التشريعات (أي قانون إدارة الكوارث وقانون البناء وقانون المشتريات العامة)، والسياسات أو المبادئ المتفق عليها الموضحة في الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى توجيه المؤسسات التي تقدم المساعدة في الحالات الطارئة (أي الالتزام بالمبادئ الإنسانية التي تخص الإنسانية والحيادية والنزاهة والاستقلالية التشغيلية). يرجى مراجعة المعيار الدولي 400.

الحصول على فهم للموضوع وسياقه

- (23) لغرض التدقيق على إدارة الكوارث يتعين تحديد المرحلة التي تمر بها الدولة من دورة إدارة الكوارث. ويشمل ذلك أي ضا فهم أنواع الكوارث واحتمالية حدوثها وتأثيرها المقدر والقطاعات المختلفة التي قد تكون معنية والأهداف ذات الصلة والعمليات والبيئة التنظيمية والضوابط الداخلية والأنظمة المالية والبحث عن الإمكانات و غيرها. يمكن الحصول على المعرفة بشأن مصادر أدلة التدقيق من التفاعل المنتظم مع أولئك المكلفين بالحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. قد يعني هذا أيضا استشارة الخبراء والباحثين والأكاديميين وفحص الوثائق (بما في ذلك الدراسات السابقة والعمل الذي قامت به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأخرى).

- (24) نظرا لأن إدارة الكوارث هي مسؤولية الحكومات في المقام الأول، فإن أحد العناصر المهمة التي يجب على المدققين مراعاتها في هذه المرحلة هو وجود إطار عمل وسياسات لإدارة الحد من مخاطر الكوارث أو العمليات المتعلقة بالكوارث على المدى القصير والمتوسط والطويل. سيساعد اكتساب المعرفة حول هذه القضايا المدققين على فهم أفضل لكيفية استناد خطط الكوارث الوطنية، على سبيل المثال، تحليل المخاطر المحتملة وتحديد استراتيجيات إدارة الكوارث وتوفير الأسس لتحديد أولويات أنشطة إدارة الكوارث وتنسيقها على جميع المستويات (انظر الملحق الثالث - النقطة أ - 1).
- (25) يكون للبلدان المعرضة للخطر عند تحديد سياسات إدارة الكوارث الخاصة بها، الدور الأساسي في إنشاء والحفاظ على الترتيبات المناسبة للتعامل مع تعرضها للكوارث. لكن إدارة الكوارث هي أي ضا مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبالتالي هناك العديد من المؤسسات أو الوكالات في إعادة التأهيل وإعادة الاعمار بعد الكوارث.
- (26) من المهم أن يفهم يحدد المدققون الجهات المعنية وإطارها القانوني وهيكلها التنظيمي ومرحلة دورة الكارثة التي تعمل فيها (انظر الشكل 1). من أجل أن يطبق المدققون حكمهم المهني طوال عملية التدقيق لتحديد المصادر المحتملة للأدلة. ويشمل ذلك أيضا فهم أدوارهم ومسؤولياتهم والبرامج أو الأنشطة التي يديرونها وآليات التعاون القائمة بينهم والأدوات التي يستخدمونها مثل خطط الكوارث وتقييم المخاطر وأنظمة المعلومات المناسبة (انظر الملحق الثالث - النقطة أ.).

إجراء تقييم المخاطر أو تحليل المشكلة

- (27) ينص المعيار الدولي 46:100 على أنه (يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار ويقيم مخاطر أوجه القصور أو الانحرافات أو البيانات الكاذبة التي قد تحدث فيما يتعلق بالموضوع). يمكن القيام بذلك من قبل المدقق أثناء الحصول على فهم للموضوع وسياقه. وبناء عليه يقوم المدقق بتقييم استجابة الإدارة للمخاطر المحددة وكذلك كيفية تنفيذ هذه الاستجابة. قد يشمل تقييم مدى ملاءمة وجودة تقييم المخاطر / الضعف الذي تقوم به الوكالة الحكومية المسؤولة عن تطوير خطط الكوارث على سبيل المثال بالإضافة إلى تحليل الضوابط الداخلية.
- (28) إن مهمة تقييم جودة تقييم المخاطر التي يتم إجراؤها في بلد معين مهمة معقدة: متى تكون جيدة أم جيدة بما يكفي؟ ما هو الكافي؟ لذلك يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستفيد في كثير من الأحيان من تبادل الخبرات مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأخرى لتحديد الإجابات على بعض هذه الأسئلة من خلال الرجوع إلى أمثلة من عمليات تدقيق سابقة. يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تنظر في استخدام عمل خبراء خارجيين. يمكن أن يوفر الإطار المنهجي لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقييم مخاطر الكوارث وتمويل المخاطر دليلا مفيدا للمدققين حول كيفية تقييم أو تعزيز تقييم مخاطر الكوارث.
- (29) يحتاج المدققون إلى إجراء تقييمات للمخاطر في بيئة التدقيق لتحديد المجالات عالية المخاطر بشكل صحيح بسبب تعقيد إدارة الكوارث أو لأن الحكومات قد لا تقدر بدقة تعرضها للكارثة باعتبارها موضوعات تدقيق محتملة أو أهداف تدقيق (انظر الملحق الثالث - النقطة ب.). قد يساعد إجراء مثل هذا التقييم المدققين ل:

- لتحديد العناصر المعرضة للخطر في المجتمع وما إذا كانت هذه العناصر قد تم منحها الأولوية أو حمايتها من قبل الأطراف المخولة.
 - لتحديد ما إذا كانت الحكومة قد حددت الاستعداد المناسب للكوارث واستجابات التخفيف التي سيشملها المجتمع في خطة الكوارث.
 - لتحديد ما إذا كان المجتمع على دراية بمخاطر الكوارث المحتملة وما يمكن أن يفعله هو والأطراف ذات الصلة حيال ذلك.
 - لتقييم القدرات على جميع مستويات الحكومة مقابل معايير محددة لتحديد الفجوات في الاستعداد.
 - للحصول على معلومات أخرى خاصة بالكوارث.
 - لتحديد احتياجات الإغاثة في حالات الطوارئ وما يضاهاها.
- (30) يحتاج المدققون في تدقيق الأداء إلى تحديد المخاطر فيما يتعلق بالاقتصاد والكفاءة والفعالية. ويعتمد مدى وجود هذه المخاطر على نوع الكارثة وخطر حدوثها والأثر المحتمل. وأنه من المرجح بمجرد توثيق هذه المعلومات تنتج المخاطر على الاقتصاد والكفاءة والفعالية من عدم كفاية تقييم المخاطر والتنظيم والتخطيط والرصد والرقابة الداخلية والتنسيق وعدم وجود نظام معلومات إدارة الكوارث السليم. يسمح تقييم المخاطر للمدققين بتحديد نقاط الضعف في الرقابة والمناطق عالية المخاطر في تدابير وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث (انظر الملحق الثالث - النقطة ب 1).
- (31) يبدأ تقييم المخاطر الذي يجريه المدققون في تدقيق الالتزام من خلال تحديد مخاطر عدم الالتزام بالإطار التنظيمي للدولة و / أو الاتفاقيات الدولية (انظر الملحق الثالث - النقطة ب 1).
- (32) يقوم المدققون في التدقيق المالي بتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في البيانات المالية ككل وعلى مستوى التأكيد من أجل تحديد إجراءات التدقيق الأنسب لمعالجة تلك المخاطر. يقوم المدققون بتقييم مخاطر تأثر البيانات المالية بشكل جوهري بكارثة. (انظر الملحق الثالث - النقطة ب 2).

تحديد مخاطر الاحتيال

- (33) يقوم المدققون بالاستفسارات وتنفيذ الإجراءات لتحديد مخاطر الاحتيال ذات الصلة بأهداف التدقيق والاستجابة لها. إنهم يحافظون على سلوك الشك المهني ويحذرون من احتمال الاحتيال خلال عملية التدقيق.
- (34) هناك مخاطر احتيال محددة في جميع أنشطة إدارة الكوارث يمكن تقييمها:
- استعداد انظمة النزاهة الوطنية لمرحلة الطوارئ بعد حصول كارثة
 - زيادة مخاطر الاحتيال والفساد في حالات الطوارئ بعد وقوع كارثة، بسبب الحجم الكبير من المساعدات التي تصل بسرعة إلى المناطق المتضررة لتوزيعها بسرعة على ضحايا الكوارث

- بمجرد بدء أنشطة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار، تزداد مخاطر الاحتيال والفساد في المشتريات المرتبطة بارتفاع حجم الإنفاق العام على مشاريع إعادة الإعمار
 - القضايا المتعلقة بالإيرادات الضريبية واعفاءات الدين والقروض الحكومية الجديدة واسترداد مبالغ التأمين والتي قد تتطلب أيضا فحصا دقيقا من قبل المدققين
- (35) يمكن أن يتخذ الاحتيال والفساد أشكالا مختلفة، مثل المبالغة في الاحتياجات والتلاعب بالبيانات (المبالغة أو تقليل عدد الضحايا على سبيل المثال)، والمطالبة بعمولات من الموردين ومن الذين يتقدمون للحصول على المساعدة، فضلا عن عمليات الربح والاختلاس أو سرقة الأصول وكذلك تسليم معدات مغشوشة.

وضع خطة التدقيق واعداد التدقيق

- (36) التخطيط لتدقيق محدد يشمل الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية.
- (37) من الناحية الاستراتيجية، يحدد التخطيط نطاق التدقيق وأهدافه ومنهجه. تشير الأهداف إلى ما يسعى التدقيق إلى تحقيقه. يتعلق النطاق بالموضوع والمعايير التي سيستخدمها المدققون لتقييم الموضوع وتقديم تقرير عنه ويرتبط مباشرة بالأهداف. تتضمن المعايير النموذجية لتدقيق إدارة الكوارث أفضل الممارسات الدولية واستراتيجيات الإدارة والأهداف ومعدل الأرقام والمؤشرات ذات الصلة بالخسائر والإصابات والخبرات من عمليات الإنقاذ وإعادة التأهيل والإعمار. سيصف النهج طبيعة ومدى الإجراءات التي سيتم استخدامها لجمع أدلة التدقيق. يحتاج التدقيق إلى التخطيط لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول.
- (38) من الناحية التشغيلية، يستلزم التخطيط إعداد جدول زمني للتدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق وتكوين فريق التدقيق. في ظروف ما بعد الكارثة، من المهم أن يقوم المدققون بتقييم التوقيت المناسب للتدقيق. أثناء التخطيط، يقوم المدققون بتعيين المهام لأعضاء فريقهم حسب الحاجة وتحديد الموارد الأخرى التي قد تكون مطلوبة، مثل خبراء الموضوع
- (39) يجب أن يكون تخطيط التدقيق مستجيبا للتغيرات المهمة في الظروف والشروط. إنها عملية تكرارية تحدث طوال عملية التدقيق. قبل اختيار مجال / موضوع التدقيق، يأخذ المدققون بعين الاعتبار، حيثما كان ذلك مناسباً للتدقيق، ما إذا كان لديهم:
- فهم عمليات إدارة الكوارث ومحور كل مرحلة (ما قبل الكارثة، الإغاثة في حالات الطوارئ، ما بعد الكارثة)
 - فهم الإطار الهيكلي والقانوني والتنظيمي للجهات المشمولة بالتدقيق
 - تقييم طبيعة المخاطر في كل مرحلة.
 - التعرف على الضوابط الداخلية المطبقة من قبل كل من المنظمات المسؤولة عن عملية الإدارة المتعلقة بالكوارث واختبار ما إذا كانت الضوابط الداخلية تعمل وكافية للتغلب على المخاطر أو تقليلها.

- (40) أثناء التدقيق المالي، الذي يتم تعريفه غالبا في التشريعات الوطنية وفي صلاحيات الأجهزة الرقابية، يشرع المدققون في إعداد إجراءات التدقيق بناء على نتائج تقييم مخاطر مواد البيانات الخاطئة بسبب الخطأ والاحتيال. قد تؤثر الكوارث على جودة البيانات المالية. تشمل عمليات التدقيق المالي مراجعة الحسابات والمعاملات الأساسية، بما في ذلك النفقات المتعلقة بالكوارث. من الممكن أن تؤثر الكوارث بصورة سلبية على قدرة المدققين لإجراء التدقيق. وعلى سبيل المثال قد لا يتمكن المدققون من الوصول إلى نظم تقنية للمعلومات الخاضعة إلى التدقيق والمباني المادية. في مثل هذه الحالة، قد تزداد إمكانية إعطاء المدقق رأي خاطئ. إذا كان غير ممكن بسبب ظروف الكارثة اكتمال التدقيق المالي وإصدار رأي تدقيق، في هذه الأثناء يمكن أن يختار الجهاز الرقابي أن يجري عمليات أو إجراءات تدقيق أخرى.
- (41) بالنسبة لعمليات تدقيق الامتثال والأداء، و بناء على تقييم مخاطر التدقيق على أنها حرجة / ذات أولوية، يقرر المدققون ما يلي:
- ما إذا كان يجب إجراء تدقيق الامتثال أو الأداء أو مزيج من الاثنين
 - مرحلة (مراحل) دورة إدارة الكوارث التي يتعين تغطيتها في نطاق التدقيق.
- (42) يقوم المدققون بتحديد وتصنيف مواضيع التدقيق المحتملة لتدقيق الأداء بناء على المعيارين التاليين:
- يتوقع أن تضيف عمليات التدقيق أقصى قيمة من حيث تحسين المساءلة والشفافية والاقتصاد والكفاءة والفعالية.
 - عمليات التدقيق التي تضمن التغطية المناسبة لإدارة الكوارث في حدود الموارد المتاحة للتدقيق.
- (43) يحتاج المدققون أيضا إلى مراعاة ما إذا كانت لديهم معرفة كافية وخبرة تدقيق جماعي كفريق واحد لتدقيق الموضوعات المحتملة.
- (44) بمجرد أن يختار المدققون مجال / عنوان / موضوع التدقيق، يبدأون في التخطيط للتدقيق المعني. لتحديد نطاق التدقيق، يشخص المدققون الجهات أو البرامج أو الأماكن أو المدة الزمنية التي سيتم تضمينها في التدقيق. يمكن أن يكون هدف أو أهداف التدقيق الأساس لتحديد سؤال التدقيق العام الذي سيطلب المدققون إجابة عنه. الأمثلة الخاصة بأهداف التدقيق لكل نوع من أنواع التدقيق مبينة في الملحق الثاني.
- (45) من أجل تطوير نهج فعال، وخاصة فيما يتعلق بتدقيق الأداء والامتثال، قد يجد المدققون فائدة في الحصول على فهم كاف للمبادرات / الأدوات التي طورها المجتمع الدولي لتطوير أو تعميق معرفتهم بالمسألة، مثل مؤتمرات يوكوهاما (1994) وكوبي (2005) وإطار عمل هيوغو وإطار سندي و / أو الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث. إن جدول عمل 2030 الخاص بالتنمية المستدامة يشمل كذلك العديد من الأهداف والغايات التي من شأنها أن تساهم في تقليل مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف، وهو أمر مفيد للمدققين. كما تعد الدراسات أو الوثائق من المؤسسات الدولية أو المجتمع مفيدة.
- (46) عند مرحلة التخطيط للتدقيق، يمكن للمدققين أي ضا أن يسألوا أنفسهم ما إذا كانت هناك فائدة من التعاون مع المدققين الآخرين.

(47) على سبيل المثال، قد يتم تمويل أنشطة إدارة الكوارث في بلد ما من قبل دولة أخرى. في مثل هذه الحالات، فإن الحاجة إلى تعاون أجهزة الرقابة العليا في الدول المانحة والمتلقية وبالتالي السماح لعمليات التدقيق بتغطية جميع جوانب إدارة الكوارث يكتسب أهمية إضافية. إن التعاون بين أجهزة الرقابة العليا في البلدان المختلفة مهم بنفس القدر عند تدقيق المعاهدات الثنائية أو متعددة الجنسيات بشأن إدارة الكوارث و / أو تعزيز التعاون بشأن المخاطر التي تتجاوز الحدود الوطنية مثل إنشاء أنظمة الإنذار المبكر.

(48) علاوة على ذلك، فإن تدفق المساعدات المتعلقة بالكوارث من الجهات المانحة إلى المتلقين وتدفق المعلومات من المتلقين إلى المانحين أمر معقد. وقد يسعى العديد من المدققين المختلفين إلى تدقيق تدفقات المساعدات المعقدة: الحكومات التي تتبرع بالمساعدات الإنسانية، والوكالات الدولية التي تتلقى المساعدات وتبرع بها، والحكومات التي تتلقى المساعدات. غالباً ما يكون هناك مجال للتعاون بين المدققين والذي يمكن أن يتضمن إجراء عمليات تدقيق مشتركة أو موازية أو منسقة (انظر دليل الإنتوساي 9000). على سبيل المثال، قد يسعى جهازان أو أكثر من أجهزة الرقابة العليا التابعة للحكومات المانحة إلى التعاون في تدقيق المساهمات الوطنية للسكان المتضررين من الكوارث. وقد تجد أجهزة الرقابة العليا التابعة للحكومة المانحة والمتلقية أنه من المفيد لكلا الطرفين تنسيق عمليات تدقيقهما للمساعدات التي تقدمها الحكومة المانحة لكارتة معينة في البلد المتلقي. هذا هو الحال بشكل خاص عندما تحدث الكوارث الكبرى ويشارك العديد من المانحين في تقديم تبرعات كبيرة. يمكن للأجهزة الرقابية في الحكومات المانحة أن تتعلم الكثير من الأجهزة الرقابية في البلدان المتلقية حول البيئة القانونية والتشغيلية الوطنية لتدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث، ويمكن للأجهزة العليا للرقابة من الدول المتلقية التعرف على السياق الدولي لتلقي المساعدات المتعلقة بالكوارث. كما يمكن أن يكون لتبادل المعلومات ونقل المعرفة بين الأجهزة الرقابية في سياق المساعدة المتعلقة بالكوارث فائدة متبادلة.

(49) في كثير من الحالات، يكون للأجهزة العليا للرقابة أهداف متشابهة وتطبق نفس معايير الرقابة. وهذا يجعل من الممكن للأجهزة الرقابية أن تنظر في جدوى التعاون، من خلال إجراء عمليات تدقيق مشتركة أو موازية. وهذا من شأنه أن يسمح للأجهزة الرقابية بتجميع الموارد ومشاركة الأدوات والتعلم من بعضها البعض وربما التغلب على المشكلات المتعلقة بمدى كفاية صلاحيات التدقيق الفردي الخاصة بهم. تظهر التجربة أن عمليات التدقيق الموازية غالباً ما تكون الطريقة الأكثر ملاءمة للتعاون. وفي هذا السياق ينبغي توخي الحذر في عدم إثقال كاهل الجهات المشمولة بـ التدقيق.

(50) عند التخطيط لعملية تدقيق، قد يفكر المدققون أيضاً في تنظيم زيارة فورية في مرحلة مبكرة من حالة الطوارئ لجمع المعلومات وفهم وتسجيل الأدلة على الطريقة التي يتم بها تنفيذ المساعدة المتعلقة بالكوارث.

(51) يمكن العثور على أمثلة للعناصر الخاصة بتوجيه المدققين عند التخطيط لعملية تدقيق في الملحق الثالث.

تنفيذ التدقيق

- (52) يقوم المدققون بإجراءات التدقيق التي توفر أدلة تدقيق كافية ومناسبة لدعم تقرير التدقيق (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 49: 100).
- (53) بنفس الطريقة كما هو الحال مع أي نوع آخر من التدقيق، عند تدقيق إدارة الكوارث، فإن قرارات المدققين بشأن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق ستؤثر على الأدلة التي يتم الحصول عليها. سيعكس نهج المدققين في الحصول على أدلة التدقيق المطلوبة مدى تعقيد أنشطة إدارة الكوارث.
- (54) يجب أن يكون المدققون على دراية بإجراءات الطوارئ التي قد تكون سارية خلال مرحلة الطوارئ بعد وقوع كارثة. قد لا يكون من الممكن الامتثال لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بحالات الطوارئ ويحتاج المدققون إلى مراعاة الحاجة إلى التحايل على بعض القواعد في ظروف استثنائية أو بسبب قوة القاهرة من أجل إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة الإنسانية. ومع ذلك، يتوقع المدققون، حيثما يكون ذلك معقولاً، أن يتم توثيق التحايل على القواعد وبيان أسبابه. قد يتحقق المدققون أيضاً من الدرجة التي تم بها بالفعل اتخاذ تدابير الاستعداد المناسبة للكوارث وما إذا كانت التدابير قد أخذت في الاعتبار الحاجة إلى إجراءات طوارئ محددة مسبقاً.
- (55) وعلاوة على ذلك، قد تنطوي أساليب معينة للحصول على أدلة التدقيق، مثل الفحص أو المراقبة الميدانية على تحديات وتتطلب اهتماماً خاصاً بغية عدم إرباك الاستجابة للحالة الطارئة مثلاً. ولذلك يمكن تطبيق أساليب بديلة للحصول على الأدلة إن أمكن. وفي هذه الحالة، يجوز للمدققين أن يقيّموا باستمرار ما إذا كانت الأدلة كافية لإقناع شخص مطلع بأن الاستنتاجات معقولة وذات صلة وموثوق بها.

الإبلاغ والمتابعة

- (56) يمكن للمدققين إجراء عمليات تدقيق مالية أو تدقيق الامتثال أو أداء إدارة الكوارث. وعليه يمكنهم الرجوع إلى متطلبات الإبلاغ والمتابعة المحددة لمهمة المراجعة الخاصة بهم.
- (57) يضع المدققون في اعتبارهم، عند قيامهم بالتدقيق، ضرورة وضع توصيات آنية تصاغ بهدف تعظيم أثرها الإيجابي على إدارة الكوارث.
- (58) يمكن للمدققين وضع توصيات تتسم:
- بفائدتها لإجراءات الاستعداد للكوارث المستقبلية المحتملة (على سبيل المثال، في مجال تطوير البنية التحتية يمكن للمدققين إعادة بناء البنية التحتية بطريقة ليس فقط لاستبدال المرافق المتضررة، ولكن أيضاً لحد من تأثير الكوارث المستقبلية وخلق مجتمع سريع الاستجابة)؛

- بدعوها إلى تحديث أو تحسين التشريعات واللوائح والسياسات المحلية، بما في ذلك الحاجة إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛
 - بلفت الانتباه إلى عدم وجود سياسات للحد من مخاطر الكوارث إذا كان هذا هو الحال، أو زيادة من الوعي بأهمية هذه السياسات إذا لم تكن مسألة ذات أولوية عالية للحكومة؛
 - بالدعوة إلى إنشاء أدوار ومسؤوليات واضحة ضمن الجوانب المختلفة لحالات الطوارئ ولإدارة أكثر فعالية للتنسيق بين المانحين. لهذا الغرض، يمكنهم التوصية بإدخال تحسينات على السياسات والإجراءات والتخطيط والإشراف على التبرعات النقدية والعينية الدولية استجابة للكوارث. يمكنهم أي ضا التوصية، على سبيل المثال، بأن يضع البرلمان القوانين المناسبة أو يبرم اتفاقيات دولية لتسهيل التعاون الدولي؛
 - تدعو إلى وضع استراتيجية لمنع الاحتيال والفساد؛
 - تسعى إلى تحسين الموارد البشرية، وتطوير القدرة التنظيمية و/ أو تعزيز أنظمة مراقبة المنظمات القائمة، سبيل المثال، على معلومات التكلفة المقارنة؛
 - الدعوة إلى إجراء تقييمات ما بعد الكارثة من أجل تحديد الدروس المستفادة أو الممارسات الجيدة؛
 - الدعوة إلى إدراج المشورة حول الأزمات في أنشطة ما بعد الكوارث.
- (59) - يعتمد نجاح الحد من مخاطر الكوارث على مشاركة المجتمع ككل، بما في ذلك فهم أهمية صمود الدول والمجتمعات. إن وضوح تقارير التدقيق أمر حيوي في هذا الصدد، لضمان أقصى قدر من التأثير. قد يفكر المدققون في الإعلان عن التوصيات الواردة في تقارير التدقيق باستخدام وسائل الإعلام الأخرى، مثل منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومن خلال إتاحة أنفسهم للمناقشة مع أصحاب المصلحة.
- (60) يدرس المدققون توزيع تقاريرهم على نطاق واسع حيث، على سبيل المثال، قد يستخدم المدققون الآخرون، مثل مدققي الحكومة المانحة، العمل الذي تم تنفيذه بالفعل من قبل مراجعي الحكومة المستفيدة.
- (61) وجود مرحلة متابعة شاملة ذات أهمية قصوى لضمان اتباع المدققين لتوصيات المدقق والتي تساعد في التخفيف من الكوارث المستقبلية.

الملحق 1 - قائمة المصطلحات

الملحق 2 - أمثلة عن أهداف التدقيق

الملحق 3 - أمثلة على العناصر التي يجب مراعاتها عند التخطيط لعملية تدقيق

الملحق الأول: قائمة المصطلحات

معظم التعريفات الواردة أدناه مأخوذة من مصطلحات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 فبراير 2017 (أي التي اعتمدها المجتمع الدولي والمقبولة قبولا عاما).

الكوارث

اضطراب خطير في أداء الجمهور أو المجتمع على أي نطاق بسبب الأحداث الخطرة التي تتفاعل مع ظروف الخطر والضعف والقدرة، مما يؤدي إلى واحد أو أكثر مما يلي: الخسائر والآثار البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية. يمكن أن يكون تأثير الكارثة فوريا ومحليا، ولكنه غالبا ما يكون واسع النطاق ويمكن أن يستمر لفترة طويلة من الزمن. قد يختبر التأثير أو يتجاوز قدرة المجموعة أو المجتمع على التعامل مع استخدام موارده الخاصة، وبالتالي قد يتطلب مساعدة من مصادر خارجية، والتي يمكن أن تشمل الولايات القضائية المجاورة، أو تلك الموجودة على الصعيدين الوطني أو الدولي.

تستخدم المصطلحات التالية أيضا:

- كارثة صغيرة النطاق: نوع من الكوارث تؤثر فقط على المجتمعات المحلية وتتطلب مساعدة تتجاوز المجتمع المتضرر؛

- كارثة واسعة النطاق: نوع من الكوارث يؤثر على المجتمع ويتطلب مساعدة وطنية أو دولية؛
- الكوارث المتكررة وغير المتكررة: تعتمد على احتمالية الحدوث وفترة العودة لخطر معين وتأثيراته. يمكن أن يكون تأثير الكوارث المتكررة تراكمياً، أو يصبح مزمناً بالنسبة لمجموعة أو مجتمع؛
- تعرف الكارثة بطبيعة الظهور بأنها كارثة تظهر تدريجياً بمرور الوقت. يمكن أن ترتبط الكوارث البطيئة الحدوث، على سبيل المثال، بالجفاف والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر والأضرار البوئية؛
- الكارثة التي تحدث بشكل مفاجئ هي كارثة تنجم عن حدث خطير يظهر بسرعة أو بشكل غير متوقع. يمكن أن ترتبط الكوارث المفاجئة، على سبيل المثال، بالزلازل والثوران البركاني والفيضانات المفاجئة والانفجار الكيميائي والانهيال الخطير للبنية التحتية وحوادث النقل؛

إدارة الكوارث

تنظيم وتخطيط وتطبيق إجراءات الاستعداد لمواجهة الكوارث والاستجابة لها والتعافي منها.

التخطيط للجاهزية لمواجهة الكوارث:

يمكن تعريف تخطيط الجاهزية لمواجهة الكوارث على أنه عملية الاستعداد المنتظم للحالات الطارئة المستقبلية، بما في ذلك الحوادث والكوارث الكبرى. وعادة ما تكون الخطة وثيقة مشتركة بين المشاركين وأصحاب المصلحة تحدد المهام والمسؤوليات المعتمدة في الاستجابة متعددة الجهات لحالة الطوارئ. إنها مخطط لإدارة الأحداث ويجب أن يستجيب لاحتياجات الإدارة. يجب أن تحدد خطوط العمل والتعاون والقيادة والتواصل أثناء وقوع كارثة أو حدث كبير. بمعنى آخر، إنها إطار العمل للاستجابة للطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الخطط للحفاظ على الاستمرارية أثناء إدارة الأزمة، وتوجيه عملية التعافي وإعادة الإعمار بشكل فعال، لذلك غالباً ما يشار إلى التخطيط للاستعداد للكوارث على أنه التخطيط للطوارئ. بالإضافة إلى التخطيط، هناك جانب مهم آخر من جوانب الجاهزية وهو تقييم القدرات لتحسين تحديد الفجوات والتدابير لمعالجة هذه الثغرات.

المساعدات المتعلقة بالكوارث:

تشمل المساعدات المتعلقة بالكوارث المساعدة المقدمة لتمويل إجراءات أو أنشطة الجاهزية للكوارث بالإضافة إلى المساعدة المقدمة لمساعدة الأشخاص الذين يقعون ضحايا لكارثة طبيعية أو نزاع على تلبية احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية.

تهدف هذه المساعدة إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وحماية كرامة الإنسان.

يمكن تقديم المساعدة من الجهات المانحة العامة والخاصة للمتضررين من الكوارث (فرداً أو مجتمعاً أو منظمة أو حكومة) كمساعدات نقدية أو مالية أو عينية، أو مزيج منها.

المساعدات المالية هي مساعدات بشكل نقدي أو مساعدات مالية أخرى.

المساعدات العينية هي مساعدة بشكل مواد أو خدمات، مثل الطعام والخيام وتنسيب الموظفين أو المساعدة العسكرية الدولية.

يمكن أن تأتي مساعدات الكوارث:

- مباشرة من المانحين إلى المتضررين من الكارثة، على سبيل المثال من الحكومات المانحة إلى حكومات البلدان المتضررة أو من المنظمات غير الحكومية التي جمعت مساهمات خاصة للمجتمعات المتضررة؛
 - من خلال واحد أو أكثر من الجهات الوسيطة التي قد تكون وكالات تشغيلية تنفذ إجراءات المساعدة بشكل مباشر، أو وكالات دولية توجه المساعدات نحو الوكالات التشغيلية أو مباشرة إلى الأفراد أو المجتمعات المحتاجة.
- يمكن للناس المتأثرين مباشرة بالكوارث (الأطباء ومكافحي الحرائق والأشخاص المتدربين على الكوارث ...) أيضا تقديم المساعدة والدعم.

مخاطر الكوارث

الخسارة المحتملة في الأرواح، والإصابة، والدمار أو الضرر الذي يلحق بالأصول التي يمكن أن تحدث لنظام أو مجتمع أو مجموعة ما في فترة زمنية محددة، والتي يتم تحديدها على الأرجح كدالة للمخاطر والتعرض لها والضعف والقدرة. تشمل مخاطر الكوارث أنواعا مختلفة من الخسائر المحتملة التي يصعب قياسها في الغالب. ومع ذلك، مع معرفة الأخطار السائدة وأنماط السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يمكن تقييم مخاطر الكوارث وتخطيطها، بطريقة عامة على الأقل.

من المهم النظر في السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث فيها مخاطر الكوارث وأن نضع في الاعتبار أن الناس لا يتشاركون بالضرورة نفس التصورات عن المخاطر وعوامل الخطر الكامنة وراءها.

إدارة مخاطر الكوارث

إن إدارة مخاطر الكوارث هي تطبيق سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث لمنع مخاطر الكوارث الجديدة، والحد من مخاطر الكوارث الحالية وإدارة المخاطر المتبقية، مما يساهم في تعزيز القدرة على التعافي والحد من خسائر الكوارث. يمكن تقسيم إجراءات إدارة مخاطر الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث المحتملة، وإدارة مخاطر الكوارث التصحيحية، وإدارة مخاطر الكوارث التعويضية، وتسمى أي ضا إدارة المخاطر المتبقية.

تتناول أنشطة إدارة مخاطر الكوارث المحتملة و تسعى إلى تجنب حدوث مخاطر كوارث جديدة أو متزايدة. تركز الأنشطة على معالجة مخاطر الكوارث التي قد تتطور في المستقبل إذا لم يتم وضع سياسات الحد من مخاطر الكوارث. ومن الأمثلة على ذلك التخطيط الأفضل لاستخدام الأراضي أو أنظمة إمدادات المياه المقاومة للكوارث.

تتناول أنشطة إدارة مخاطر الكوارث التصحيحية و تسعى إلى إزالة أو تقليل مخاطر الكوارث الموجودة بالفعل والتي تحتاج إلى إدارتها وتقليلها. ومن الأمثلة على ذلك تعديل البنية التحتية الحيوية أو إعادة توطين السكان أو الأصول المعرضة للخطر.

تعمل أنشطة إدارة مخاطر الكوارث التعويضية على تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات في مواجهة المخاطر المتبقية التي لا يمكن الحد منها بشكل فعال. وهي تشمل أنشطة التأهب والاستجابة والتعافي، ولكنها تشمل أيضاً مزيجاً من أدوات التمويل المختلفة، مثل صناديق الطوارئ الوطنية والتسهيل الائتماني الطارئ والتأمين وإعادة التأمين وشبكات الأمان الاجتماعية.

خطط إدارة مخاطر الكوارث:

تحدد خطط إدارة مخاطر الكوارث الأهداف والغايات المحددة للحد من مخاطر الكوارث جنباً إلى جنب مع الإجراءات ذات الصلة لتحقيق هذه الأهداف. يجب أن تسترشد بإطار عمل سندي للحد من مخاطر الكوارث 2015 - 2030 وأن يتم النظر فيها وتنسيقها ضمن خطط التنمية ذات الصلة، وتخصيص الموارد والأنشطة البرمجية. يجب أن تكون الخطط الوطنية محددة لكل مستوى من مستويات المسؤولية الإدارية وأن تتكيف مع الظروف الاجتماعية والجغرافية المختلفة الموجودة. يجب تحديد الإطار الزمني والمسؤوليات للتنفيذ ومصادر التمويل في الخطة. يمكن إقامة روابط مع التنمية المستدامة وينبغي وضع خطط التكيف مع تغير المناخ حيثما أمكن ذلك.

الحد من مخاطر الكوارث:

يهدف الحد من مخاطر الكوارث إلى منع مخاطر الكوارث الجديدة والحد منها وإدارة المخاطر المتبقية، والتي تساهم جميعها في تعزيز المرونة وتقليل نقاط الضعف وبالتالي في تحقيق التنمية المستدامة.

استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث:

تحدد استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث الأهداف والغايات عبر نطاقات زمنية مختلفة وبأهداف ومؤشرات ومدات زمنية محددة. تماشياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، ينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجيات والسياسات إلى منع نشوء مخاطر الكوارث، والحد من المخاطر الحالية وتعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.

نظام الإنذار المبكر:

نظام متكامل لرصد المخاطر والتنبؤ بها وتقييم مخاطر الكوارث وأنظمة وأنشطة الاتصالات والتأهب التي تمكن الأفراد والمجتمعات والحكومات والشركات وغيرها من اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب للحد من مخاطر الكوارث قبل وقوع الأحداث الخطرة.

قد تتضمن أنظمة الإنذار المبكر الفاعلة «الشاملة» و «المتمحورة حول الناس» أربعة عناصر رئيسية مترابطة: (1) المعرفة بمخاطر الكوارث القائمة على الجمع المنهجي للبيانات وتقييمات مخاطر الكوارث؛ (2) الكشف عن المخاطر والعواقب المحتملة ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها؛ (3) النشر والاتصال، عن طريق مصدر رسمي، لتحذيرات موثوقة ودقيقة وقابلة للتنفيذ في الوقت المناسب والمعلومات ذات الصلة بشأن الاحتمالية والتأثير؛ و (4) الاستعداد على جميع المستويات للاستجابة للتحذيرات الواردة. تحتاج هذه المكونات الأربعة المترابطة إلى التنسيق داخل وعبر القطاعات والمستويات المتعددة حتى يعمل النظام بفاعلية ويشمل آلية المعطيات للتحسين المستمر. قد يؤدي الفشل في أحد المكونات أو نقص التنسيق عبرها إلى فشل النظام بأكمله.

حالة الطوارئ: موقف أو حدث خطير يحدث بشكل غير متوقع ويتطلب إجراء فورياً.

الإغاثة في حالات الطوارئ:

تمثل الإغاثة الطارئة المساعدة المالية والسلع والخدمات التي أتيحت للأفراد والمجتمعات أو المؤسسات الذين تعرضوا للخسائر الناجمة عن الكوارث.

الاستجابة لحالة الطوارئ:

الاستجابات لحالات الطوارئ هي الجهد المبذول للتخفيف من أثر الكوارث على السكان والبيئة.

نظام المعلومات الجغرافية:

يمكن وصف نظام المعلومات الجغرافية بأنه نظام محوسب يسمح بإدخال البيانات وتخزينها وتحليلها وعرضها، و لا سيما البيانات المكانية (البيانات الجغرافية). ويمكن لنظام المعلومات الجغرافية أن يساهم في اتخاذ القرارات عندما يتعين أخذ المعلومات المعقدة الواسعة في الاعتبار.

يتم استخدام نظام المعلومات الجغرافية لدمج البيانات المرتبطة بالمواقع وتخزينها وتحليلها وإدارتها وتقديمها. يمكن للحكومات استخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية لتقييم الأماكن التي يحتمل أن تحدث فيها ظواهر طبيعية خطيرة. يوفر رسم خرائط المخاطر والمصادر المحتملة للكوارث باستخدام نظام المعلومات الجغرافية بيانات أساسية لخطط الحد من مخاطر الكوارث من خلال السماح للحكومات بربط البيانات باستخدام بُعد جغرافي.

الخطر:

عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري قد يتسبب في خسائر في الأرواح أو إصابات أو غيرها من الآثار الصحية، أو أضرار في الممتلكات، أو اختلال اجتماعي واقتصادي أو تدهور بيئي.

تقليل الآثار:

الأنشطة والتدابير لتقليل أو الحد من الآثار السلبية للكوارث

الوقاية:

الأنشطة والتدابير الخاصة بتجنب مخاطر الكوارث الحالية والجديدة. وتدل الوقاية (أي منع الكوارث) على السعي لتجنب الآثار السلبية المحتملة للحوادث الخطيرة. في حين لا يمكن القضاء على بعض مخاطر الكوارث، تهدف الوقاية إلى الحد من الضعف والتعرض في مثل هذه الظروف حيث، نتيجة لذلك، يتم إزالة مخاطر الكوارث. تشمل الأمثلة السدود أو السدات الترابية التي تقضي على مخاطر الفيضانات، وتعليمات استخدام الأراضي التي لا تسمح بإقامة منشآت سكنية في المناطق عالية الخطورة، وتصميمات الهندسة الزلزالية التي

تضمن إعادة مقاومة عمل أي مبنى حيوي في أي منطقة قد تشهد زلزال محتمل والتحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. يمكن أي ضا اتخاذ تدابير وقائية أثناء أو بعد وقوع حدث أو كارثة خطيرة لمنع المخاطر الثانوية أو عواقبها، مثل تدابير منع تلوث المياه.

الإعمار:

إعادة البناء على المدى المتوسط والطويل والاستعادة المستدامة للبنى التحتية والخدمات والإسكان والمرافق وسبل العيش المرنة اللازمة للتشغيل الكامل للمجتمع أو المجتمع المتضرر من الكارثة، بما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة و«إعادة البناء بشكل أفضل» لتجنب أو تقليل مخاطر الكوارث في المستقبل.

التعافي:

استعادة أو تحسين سبل العيش والصحة، وكذلك الأصول والنظم والأنشطة الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع أو المجتمع المتضرر من الكوارث، بما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة و«إعادة البناء بشكل أفضل»، تجنب أو تقليل مخاطر الكوارث في المستقبل.

أعادة التأهيل:

استعادة الخدمات والمرافق الأساسية من أجل أداء المجتمع أو المجتمع المتضرر من كارثة.

سرعة الاستجابة للتغيرات

سرعة الاستجابة هي قدرة الجمهور أو المجتمع أو النظام الإيكولوجي على استيعاب الآثار السلبية الناتجة أو التعافي بمجرد حدوث حالة طوارئ و / أو كارثة. فهي تتيح التعزيز من خلال اكتساب الخبرات لتقليل للحد من التعرض للمخاطر.

الملحق الثاني: أمثلة على أهداف التدقي

أمثلة على أهداف تدقيق الأداء:

- تحديد ما إذا كانت أنشطة الحكومة لتحقيق هدف الحد من مخاطر الكوارث، مثل التشريعات وتمارين الطوارئ والتدريب وزيادة الوعي العام أو أدوات الإدارة في شكل أنظمة المعلومات الجغرافية أو أنظمة الإنذار المبكر ستخفف من تأثير الكارثة عندما تحدث و / أو تقليل الخطر أو الحد من التعرض له؛
- تحديد ما إذا كانت أنشطة التأهب لمواجهة الكوارث تستند إلى الخصائص المحددة للكوارث المحتملة ومدى احتمالية حدوثها؛
- تحديد ما إذا كانت الأنشطة تستند إلى استراتيجية وخطط عمل وطنية تستند في حد ذاتها إلى تقييم سليم للمخاطر مع تحديد المسؤوليات إذا كانت منسقة ؛

- تقييم مدى ملائمة السياسات للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها؛
- تقييم مدى ملائمة استجابات وكالات إدارة الكوارث في حالة وقوع كارثة، بما في ذلك استخدام أدوات إدارة الكوارث مثل الاستشعار عن بعد ونظام تحديد المواقع العالمي، على سبيل المثال؛
- تقييم ما إذا كانت المساعدات التي تم التعهد بتقديمها قد قدمت، وأدت إلى إنفاق مناسب واستخدمت لتحقيق الأهداف المرجوة؛
- تقييم ما إذا كان قد تم إنفاق المساعدة على الأغراض المقصودة، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، وبعد التوريد الاقتصادي للموارد؛
- تحديد ما إذا كان السكان المتضررون قد تلقوا المساعدة اللازمة؛ تحديد ما إذا كانت السلع والخدمات قد وصلت إلى السكان المتضررين المقصودين في الوقت المناسب وبالكمية / الجودة المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة؛
- تقييم ما إذا كان التعافي والرقابة على العمليات قد تم التخطيط لهما بفعالية وتنفيذهما بكفاءة؛
- تحديد ما إذا كانت الموارد أو المساعدات المتعلقة بالكوارث قد تم توريدها على نحو اقتصادي؛
- تحديد ما إذا كان قد تم استخدام الموارد البشرية والمالية وغيرها بكفاءة.

أمثلة على أهداف رقابة الالتزام:

- تحديد وتوثيق ما إذا كانت سياسات الحد من مخاطر الكوارث تتوافق مع بروتوكول سينداي أو أي اتفاقيات دولية ذات صلة بالحد من مخاطر الكوارث؛
- تحديد وتوثيق ما إذا كانت مشاريع إعادة التأهيل وإعادة الإعمار متوافقة مع شروط الاتفاقات التعاقدية و / أو إجراءات العطاءات / الشراء؛
- تحديد وتقييم ما إذا كانت الحكومة قد وضعت استراتيجية لمكافحة الاحتيال من أجل منع أو اكتشاف وتصحيح المخاطر المحددة بطريقة تتفق مع الإطار القانوني والتنظيمي؛
- التحقق من الامتثال لمتطلبات الاتفاقات الدولية التي تغطي تدابير وأنشطة التعافي والإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار (على سبيل المثال مع قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 46 / 182 لعام 1991 و 58 / 114 لعام 2004 للالتزام بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد، عدم التحيز والاستقلال التشغيلي)؛
- تقييم مدى توثيق وشرح الانحرافات المحتملة عن القواعد والقوانين والأنظمة، والتي قد تكون مطلوبة لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية.

الملحق الثالث: أمثلة للعناصر التي يجب مراعاتها عند التخطيط لعملية التدقيق

أ- فهم الموضوع وسياقه

الأسئلة التي يجب طرحها

1. تحديد خصائص الكوارث:

تحديد أنواع الكوارث واحتمالية حدوثها هو الخطوة الأولى في تدقيق إدارة الكوارث. يعتمد النهج الحكومي وأنشطة جاهزية السياسة على هذه الخطوة الأولى.

ما هي أنواع الكوارث التي تؤثر على كل بلد؟

ما هو احتمال وتواتر وقوع كل نوع من الكوارث؟

هل تتولى الحكومة (أو وكالة محددة) تقييم المخاطر مع مراعاة الجوانب التالية:

المخاطر الطبيعية والبشرية غير المباشرة

- نقاط ضعف محددة

- المواقع الجغرافية المحددة

- قدرات إدارة الكوارث

هل توجد خارطة مخاطر حديثة أو تحليل للمخاطر؟

ما هو المزيج المحتمل لأنواع الكوارث؟

ما هو متوسط الحد الأقصى السنوي المحتمل للخسارة أو الضرر؟

ما هو نهج الحكومة للاستعداد لمثل هذه الكوارث وزيادة قدرة البلاد على التحمل؟

ما هي تجربة البلاد الأخيرة مع الكوارث الكبرى؟ ماذا كانت ردود فعل الحكومة؟

ما هي الدروس المستخلصة؟

ما هي أسوأ كارثة تعرضت لها البلاد وما مدى حجم الضرر؟

2. إطار وسياسة الحوكمة

ما هو الإطار والسياسات المعمول بها؟

على المستوى المركزي والإقليمي / أو المحلي

ماهي ممارسات المساءلة والمتطلبات الوطنية؟

ما هو الإطار القانوني الذي تنبني عليه إجراءات الطوارئ وإجراءات الشراء وقضايا الإيرادات الضريبية وعقود التأمين والمبالغ المستردة؟

ما هي الضوابط الداخلية المعمول بها (مثل إعداد واختبار الخطط الوطنية لمجابهة الكوارث)؟

ما هي التدابير التشريعية المعمول بها لمنع أو تخفيف قابلية تأثر مناطق معينة أو سكان معينين (مثل إجراءات مجال مراقبة استخدام الأراضي وقوانين البناء وتخطيط الأراضي...)?

هل وقعت الدولة على أي معاهدات أو اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بخصوص الحد من مخاطر الكوارث و / أو تعزيز التعاون لمواجهة تهديد الأحداث الخطرة؟

هل تولت الدولة تقييم نطاق وحجم مخاطر الكوارث وتحديد الكوارث التي يجب اشتغالها في إطار العمل والسياسات؟

هل تولت الدولة تغطية المخاطر المتبقية بواسطة التأمين أو منتجات السوق مثل سندات الكوارث؟ وهل التغطية كافية؟

هل ينص الإطار على:

- وضع سياسة وطنية لإدارة الكوارث وتخصيص الأموال لخطة إدارة الكوارث؟
- نهج متكامل قائم على أساس المخاطر بين مختلف أنواع الكوارث المحتملة؟
- إعداد الخطط والبرامج الوطنية في إطار هذه السياسة؟
- وضع إطار عام لمسؤوليات وأدوار المؤسسات المشاركة في إدارة الكوارث وترتيب التنسيق بين هذه المؤسسات؟
- إطار تسهيلي للمساعدة الدولية للإغاثة والتعافي من الكوارث؟
- ميزانية محددة للمؤسسات المشاركة في إدارة الكوارث وإذا كانت الإجابة بنعم فهل الميزانية متوافقة مع مهام ومسؤوليات هذه المؤسسات؟

هل توجد خطط لمواجهة الكوارث (أو بدائل)؟

- على المستوى المركزي والإقليمي و / أو المحلي في مناطق عالية الخطورة أو في حالة وجود مخاطر عبر الحدود؟ هل يتم ضمان الاتساق والمواءمة؟

- هل تشارك المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية في تصميم الخطة الوطنية للكوارث؟
- هل هنالك معايير محددة مثل المساءلة والشفافية للمنظمات غير الحكومية كجزء من خطط إدارة الكوارث؟
- هل يتم تحديثها بصفة منتظمة؟
- هل تشمل الخطة سيناريوهات مخاطر لأحداث كارثية متعددة متزامنة؟
- هل هنالك إجراءات لمراجعة الخطط بشكل منهجي من حيث التوقيت والاكتمال والتوافق مع المبادئ التوجيهية الحالية والفائدة العامة؟
- ما هي المعلومات التي تم استخدامها في الخطط؟ ماهي جودة المعلومات المستخدمة؟ هل شارك الخبراء؟
- إلى أي مدى يتم منح خطط الكوارث الأولوية على التشريعات الأخرى (على سبيل المثال القيود على الملكية أو حقوق الملكية في حالة الطوارئ)؟
- هل تتضمن الخطة الوطنية تفاصيل تشغيلية لتوفير أساس جيد للعمل في الوقت المناسب وواضح ومنظم أم يتم استكمالها بخطط فرعية أكثر تفصيلاً؟
- هل تم تحديد البنية التحتية الحيوية على نطاق وطني في إطار خطط الكوارث / الأدوات البديلة؟
- هل تعزز خطط الكوارث التدريبات المنتظمة للحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك تدريبات الإجراء بهدف ضمان الاستجابة السريعة والفعالة نحو الكوارث والوصول إلى إمدادات الإغاثة الغذائية الأساسية وغيرها بما يتناسب مع الاحتياجات المحلية؟
- هل تغطي الخطة الالتزامات الخاصة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية إن وجدت؟

3. الجهات المعنية

يجب أن يتم تحديد المؤسسات والوكالات العديدة المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث. بالتالي يجب أن يكون لدى المدقق معرفة شاملة بالإطار القانوني والهيكل التنظيمي لجميع الجهات المعنية. وسيساعد تحديد أدوارها ومسؤولياتها والتعاون فيما بينها المدقق على تقييم أين وكيف يتم جمع البيانات، ومن المسؤول عن الإجراءات، وما إلى ذلك...

كيف يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات وتوزيعها؟

ما هي الهيئة المسؤولة عن تنسيق عملية التخطيط للكوارث وإدارتها؟

ما هي الهيئات المرتبطة بإدارة الكوارث لكل مستوى؟ (تقييم الهيكل التنظيمي ككل، على سبيل المثال من خلال إعداد خارطة تنظيمية)؟

هل تم تحديد وتصميم الهياكل التنظيمية والأنظمة بشكل جيد مما يسهل وجود أنشطة إدارة كوارث ناجحة؟

هل تم تحديد السلطة والمسؤولية بوضوح على كل مستوى؟

هل الهيئة الرئيسية المسؤولة لديها موارد بشرية قادرة وكافية؟

هل يوجد فريق استجابة سريعة للاستجابة للكوارث عند حدوثها (على المستوى الوطني والبلدي والمجتمع)؟

ما هي الجهات التي تقوم بمراجعة خطط الكوارث؟ مدى استقلاليتها بخصوص تقديم وجهات نظر موضوعية؟

ما هو التسلسل القيادي؟

ما هي آليات الملاحظات؟

كيف يتم تصميم تدفق المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة؟

ما هي الدروس المستفادة من التجارب السابقة للكوارث من حيث موقف وسلطة المنظمات ذات الصلة؟ هل انعكست هذه الدروس بشكل صحيح في مجالات مثل إعادة تنظيم السلطات وتعزيزها؟

ب تقييم المخاطر أو تحليل المشاكل

الاسئلة التي يجب أن يتم طرحها

1. تقييم المخاطر العامة في تدقيق الالتزام والأداء مخاطر عدم إجراء عمليات تقييم منتظمة للخطر ومخاطر قابلية التأثر والكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني؟

مخاطر عدم تغطية القضايا التالية:

المناطق الأكثر عرضة لخطر معين؟

نوع الكوارث واحتمال وقوع كل كارثة (طبيعية، بشرية، مخاطر غير مباشرة، زلزال، تسونامي، وباء، حادث كبير، جائحة... إلخ)؟

المزيج المحتمل لأنواع الكوارث

قابلية تأثر الأشخاص الذين يعيشون في تلك المنطقة (تحديد المتضررين والمتضررين المحتملين واحتياجاتهم واهتماماتهم)

قابلية تأثر البنى التحتية الحيوية في تلك المنطقة

مدى احتمالية تعرض المجتمعات والمنشآت والخدمات والمناطق الجغرافية للأضرار أو الاضطراب بسبب تأثير خطر معين أو بسبب طبيعتها وبنائها وقربها من التضاريس الخطرة أو منطقة معرضة للكوارث قابلية التأثير المادي والاقتصادي والاجتماعي؟

تأثير كارثة على مناطق أخرى من البلاد؟

قدرات إدارة الكوارث؟

مخاطر عدم استخدام المعلومات الصادرة عن نظم المعلومات الجغرافية؟

مخاطر عدم استخلاص الدروس من التجارب الأخيرة للكوارث الكبرى؟

مخاطر عدم توثيق تقييم المخاطر وقابلية التأثير بشكل صحيح لأغراض مرجعية وللتدقيق؟

مخاطر أن البيانات المستخدمة في عمليات التقييم ليست البيانات المطلوبة أو أنه لا توجد مقاييس جودة كافية لضمان جودة المعلومات / البيانات المستخدمة و / أو أن هذه المعلومات لا يمكن تبادلها بين الجهات ذات الصلة؟

- هل يوجد نظام معلومات منهجي وحديث يوفر البيانات اللازمة لاتخاذ القرار في مسائل الكوارث؟
- هل يقيم حجم واحتمالية الخسائر / الأضرار المحتملة؟
- هل يوفر فه ما كاملا لأسباب وتأثير الخسائر المحتملة؟

مخاطر عدم الاعتماد بسبب عدم استخدام الحكومة للإطار التطوعي الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (انظر الرابط):

<https://www.oecd.org/gov/risk/g20oecdframeworkfordisasterriskmanagement.htm>

عدم أخذ التقييم في الاعتبار بشكل كاف المخاطر المتعلقة بآثار تغير المناخ؟

عدم استخدام تقييم المخاطر لتوجيه تخصيص الموارد؟

مخاطر عدم إجراء تحليل للتكلفة والفوائد بانتظام لمجموعة التدابير التي تحد من مخاطر الكوارث وعدم اعتبار ذلك شرطا للتخطيط للاستثمار العام؟

عدم وجود احتياطي استراتيجي من سلع الإغاثة في حالات الكوارث؟

عدم تحديد واختبار المخاطر المتعلقة بعمليات الشراء وتدفق الأموال لتقييم ما إذا كان يمكن تقديم الخدمات والسلع بسرعة إلى السكان المتضررين؟

عدم مرونة تصاميم عمليات الشراء بصورة كافية لمواجهة الأحداث غير المتوقعة؟

لا يوجد مواصفات مسبقة للخدمات والسلع التي يمكن تسليمها في الظروف العاجلة لتجنب تدني الجودة؟

هل تتضمن عمليات الشراء ضوابط مسبقة لتجنب تضارب المصالح؟

في التجمعات الحضرية، يمكن للمراجع أن يأخذ في الاعتبار المخاطر الرئيسية ليتمكن من تقييم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المحلية وإجراء أخذ العينات بطريقة سليمة.

- مخاطر أن يؤدي ارتفاع عدد سكان المناطق الحضرية وزيادة الكثافة السكانية إلى تردي نوعية المساكن والبنية التحتية والخدمات أو سوء الظروف الصحية

ضعف الحوكمة بالمناطق الحضرية التي تمنع السلطات المحلية من توفير البنية التحتية أو الخدمات أو مساكن بأراضي آمنة.

التوسع الحضري غير المستدام: التنمية الحضرية غير المخططة التي تحدث خارج قوانين البناء ولوائح استخدام الأراضي والمعاملات العقارية،

زيادة المخاطر في حالة وقوع كارثة إذا تجمعت الأصول الاقتصادية في المدن الكبيرة.

مخاطر عدم استيفاء المباني العامة لمعايير السلامة وعدم تحديثها.

2. تقييم المخاطر العامة لعمليات التدقيق المالي (في حالة تأثر البيانات المالية للجهات الخاضعة للتدقيق بكارثة)

إلى أي مدى دمرت الكارثة الوثائق والأدلة؟

هل تسبب حجم الكارثة بضعف الأداء الأساسي للجهة أو الحكومة بشكل كبير؟

هل يتم تسجيل المساعدات المحصلة من المانحين بشكل صحيح في الحسابات (تبرعات غير نقدية، تبرعات ملتزم بها ولم يتم استلامها بعد)؟

هل يتم اتباع / الالتزام بقواعد الشراء؟

هل يتم تخزين البضائع والمواد الممنوحة عينياً أو التي تم شراؤها بشكل صحيح؟

هل يتم تقييم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بشكل صحيح؟

هل تم تحديد عمليات تلقي الأموال المتعلقة بالكوارث وإدارتها وإنفاقها وتسجيلها بوضوح لكل من قنوات التمويل المختلفة، مثل الصناديق الحكومية والتبرعات المحلية والأجنبية؟

التمويل المختلفة، مثل الصناديق الحكومية والتبرعات المحلية والأجنبية ؟

هل هناك أي تقارير دورية عن توزيع أموال الكوارث واستخدامها من قبل الجهات المستفيدة؟

هل تم تسجيل إدارة واستخدام المساهمات المالية والعينية الواردة والإبلاغ عنها؟

هل يتم تسجيل أحكام مخاطر فقدان الأصول الناجمة عن الكوارث (في حالة الكوارث المتكررة)؟

هل يتم احترام مبادئ المساءلة؟ (مثل سجل التزام الحكومة بإعادة تأهيل أو إعادة بناء البنية التحتية في الفترة المقبلة، والمحاسبة الحكومية للأصول المقدمة أو التي تم إنشاؤها بواسطة صندوق تبرعات، والكشف عن الأمور المتعلقة باستلام واستخدام أموال الم ساعدات المتعلقة بالكوارث في الملاحظات على البيانات المالية)؟

3. تحليل المخاطر / المشكلات المرتبطة بمعلومات إدارة / مراقبة الكوارث

هل يوجد نظام مراقبة لتحديد مدى الخسارة أو الضرر بعد الكارثة؟

هل يوجد نظام معلومات حديث لإدارة الكوارث؟

هل نظام المعلومات متاح لجميع الجهات المسؤولة عن إدارة الكوارث؟

هل نظام معلومات إدارة الكوارث الحالي مناسب للجهود المبذولة لتحليل المخاطر والتخطيط لتقليل المخاطر و/ أو التخفيف من تأثير الكوارث؟

هل يحتوي نظام معلومات الإدارة على معلومات كافية حول الاخطار والمخاطر لتحديد من هم معرضون ومن هم عرضة للخطر على المستوى المحلي؟

هل وضعت السلطة الرئيسية أدوات فعالة ومناسبة لتوجيه السلطات المحلية في إجراء تقييم المخاطر في مناطقها وفقا للاستراتيجية والسياسات الوطنية؟

هل تقوم الوكالة الرئيسية المسؤولة بمراجعة أدوات إدارة الكوارث وتقييم كفاءتها وفعاليتها بانتظام؟ متى يتم هذا التقييم؟

هل يتم استخدام نتائج هذا التقييم في اتخاذ القرار وتحسين مبادرات إدارة الكوارث المستقبلية؟

هل توفر السلطة الرئيسية نظام قاعدة بيانات متكامل بين الوحدات المحلية والمركزية؟

هل يأخذ تصميم البنية التحتية الحيوية في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تزيد من حدوث الكوارث (على سبيل المثال، تغير المناخ)؟

هل تمتلك المنطقة / المقاطعة / الولاية / البلدية أدوات تخطيط إقليمية لتحديد مناطق الخطر؟

هل تسمح السلطة للأفراد بالاستقرار في مناطق مصنفة على أنها «معرضة للخطر» في حالة وقوع كارثة؟

هل تصميم البنية التحتية والمباني يأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المرونة؟

4. تحليل المخاطر / المشاكل المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية (GIS)

هل يتم استخدام نظام معلومات جغرافية مناسب؟ ولأي سبب؟

هل هناك حاجة لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية في الحد من مخاطر الكوارث؟

- ما هي قرارات التخطيط التي يجب اتخاذها؟
 - ما هي القرارات التي تتضمن استخدام معلومات الخرائط والمعلومات المناسبة لعرض الخريطة؟
 - ما هي المعلومات التي لا يمكن إدارتها بكفاءة باستخدام التقنيات اليدوية؟
 - ما هي أنشطة إدارة المعلومات التي يمكن أن يدعمها نظام المعلومات الجغرافية المقترح؟
 - ما هي أنواع القرارات التي يمكن دعمها باستخدام نظام المعلومات الجغرافية؟
 - هل يتم تحديثها بشكل دوري؟
 - هل تم تحديد الشخص المسؤول عن التحديث الخاص؟
 - هل نظم المعلومات الجغرافية مناسبة للتحليل؟ هل ستنتج الخرائط اللازمة؟
 - هل يساعد نظم المعلومات الجغرافية في تحقيق الأهداف المرجوة؟ هل يعتبر نظام المعلومات الجغرافية مناسب؟
 - هل إمكانياته متوافقة مع احتياجات المستخدمين الجدد؟
 - هل الخبرة الفنية الداخلية قادرة على خدمة المستخدمين الجدد؟
 - ما هي الترتيبات المؤسسية التي من شأنها أن تتيح الاستخدام المناسب لنظام المعلومات الجغرافية؟
- هل نظم المعلومات الجغرافية مستدامة؟
- من هم مستخدمو المعلومات التي يتم إنشاؤها باستخدام نظام المعلومات الجغرافية؟
 - من حيث المعلومات والوقت والاحتياجات التدريبية، ما هو المطلوب للحصول على النتائج المرجوة؟ هل يمكن تلبية هذه المتطلبات؟
 - هل الميزانية كافية وهل توافر الموظفين كافٍ؟
 - هل الخبرة الفنية الداخلية قادرة على تفسير وإدارة المعلومات المقدمة؟
 - ما هي الوكالات التي تشارك في مشاريع مماثلة؟
 - إلى أي مدى يمكن لنظم المعلومات الجغرافية أن تساعد في جذب اهتمام الوكالات الأخرى وتسهيل التعاون؟

وتسهيل التعاون؟

5. تحليل المخاطر / المشاكل المرتبطة بآليات التنبيه وخرائط المخاطر والأدوات الأخرى

هل يوجد في الدولة آليات إنذار مبكر للتنبؤ بالكوارث التي قد تصيب البلاد خلال فترة معينة؟

هل نظم الإنذار مبنية على أساس المخاطر المحددة للمناطق ذات الصلة؟

هل خرائط المخاطر التي تم إعدادها تأخذ في الاعتبار الخطط البيئية الحالية وتخطيط استخدام الأراضي وخطط تطوير المباني، وما إلى ذلك؟

هل خرائط المخاطر التي تم إعدادها تأخذ في الاعتبار المستوطنات السكنية التي لا توجد بها ظروف صحية مناسبة؟

هل تم تحديث خرائط المخاطر و / أو تحليل المخاطر؟

هل توجد أي أدوات خاصة تهدف إلى التخفيف من مخاطر الكوارث وآثارها؟

هل هناك أي ترتيبات احتياطية لشراء وتلقي وتخزين وتوزيع إمدادات الإغاثة في حالات الكوارث؟

6. تحليل المخاطر / المشاكل المرتبطة بأنشطة ما قبل الكارثة

مع الأخذ في الاعتبار التركيبة المتعددة الجنسيات والأطراف ذات العلاقة لإدارة الكوارث، سيركز المدققون على كيفية تحقيق التنسيق والعمل المتضام من قبل مختلف الهيئات المعنية.

هل تقوم الحكومة بتعزيز الوعي العام والتعليم وتعزيز مشاركة المجتمع في مجال الحد من مخاطر الكوارث؟ هل توجد خطط للتدريب على الحد من مخاطر الكوارث للعموم و / أو حملات تثقيف عامة من أجل زيادة الوعي العام؟ هل يتم تنفيذ ذلك وفقا لخطة؟

هل يتم التخطيط لبرامج التعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث ويتم تنفيذها في المدارس والمجتمعات المحلية؟

هل تم وضع متطلبات التدريب وخطط التدريب الفعالة وهل يتم تحديثها حسب الحاجة؟

هل تزود البرامج المنظمات والأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للاستجابة بفعالية وسرعة للتعافي من أنواع مختلفة من الكوارث؟

على المستوى المحلي، هل تم النظر في الأمور العملية مثل مناطق / طرق الإخلاء والملاجئ المحتملة ونشرها وتضمينها في التدريبات على الكوارث؟

هل مسؤولية وضع وإجراء التدريبات والتمارين على حالات الطوارئ محددة بوضوح ومُسندة إلى الوكالة أو الإدارة المناسبين أو الفرد مناسب؟

هل يتم إجراء التدريبات المحلية وتمرين المحاكاة على جميع مستويات الحكومة؟

هل التدريب / تمارين الطوارئ على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك على مستوى المدينة، يتم تنفيذها و / أو الإشراف عليها من قبل هيئة / وكالة معتمدة؟ هل يتم ضمان عدم تكرار أو تداخل وظائف وأنشطة التدريب دون داع؟

هل يوجد أي برنامج محدد للتدريب / تمارين الطوارئ للأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص (المرضى في المستشفيات، والطلاب في المدارس، والموظفون في القطاعات الحكومية / الخاصة المقيمين في المباني العالية / المباني المتداعية، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المنخفضة أو بالقرب من ضفاف الأنهار)؟ هل تشارك مختلف الإدارات المحلية (قسم الإطفاء، والشرطة، والمستشفيات)، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام والشركات المحلية في التدريب / تمارين الطوارئ؟

هل شاركت الحكومة في بناء القدرات من خلال إرسال مسؤولين إلى دول أخرى أكثر تقدماً لتعلم تمارين الطوارئ الأكثر فاعلية أثناء الكوارث؟

هل تم إنشاء وتقديم آلية للتواصل في المجتمع؟

7. تحليل المخاطر / المشكلات المرتبطة بأنشطة ما بعد الكارثة

تحليل المخاطر / المشكلات المتعلقة بأنشطة ما بعد الكوارث قصيرة المدى

هل يتم إجراء عمليات تقييم للأضرار والاحتياجات لتحديد الدمار الناجم عن الكارثة، ومكان الضحايا و / أو متطلباتهم الأساسية من أجل تحديد المساعدة المطلوبة بشكل فعال؟

هل تعتبر عمليات التقييم هذه الأساس لتوفير المأوى والغذاء والماء في حالات الطوارئ أو أي دعم آخر للضحايا؟

هل يتلقى السكان المتضررون المساعدة اللازمة؟

- تحقيق الأهداف: هل تلقى السكان المتضررون المساعدة التي يحتاجونها في الوقت المناسب، بما في ذلك المشورة في الأزمات؟
- العملية: هل تم إعداد الإجراءات بشكل كافٍ مسبقاً ثم احترامها خلال فترة ما بعد الكارثة؟ هل عمليات الشراء فعالة من حيث التكلفة مع مراعاة الجودة والكمية والتوقيت؟
- التكلفة / المنفعة: هل تم تحقيق أهداف المساعدة المتعلقة بالكوارث بأقل تكلفة ممكنة؟
- الجودة: هل كانت جودة المساعدات (مساعدات غذائية، ملاجئ، الخ) مقبولة؟ (على سبيل المثال، لا يوجد مخزون تالف أو قديم)

هل البضائع والمواد التي يتم التبرع بها عينيا أو يتم شراؤها باستخدام المساعدات المالية يتم جردها وتخزينها بحيث يمكن استرجاعها لتلبية متطلبات الضحايا؟

هل تم تنظيم عملية توزيع المساعدات بطريقة فعالة بحيث يكون التوزيع إما مباشرة على الضحايا أو من خلال قنوات التوزيع المناسبة؟

تحليل المخاطر / المشكلات المتعلقة بأنشطة ما بعد الكوارث على المدى المتوسط والطويل

هل البنى التحتية المبنية حديثا القادرة على مواجهة الكوارث والتي تهدف إلى منع الكوارث المحتملة المستقبلية والتخفيف من حدتها، مقبولة اجتماعيا ومستدامة؟

هل يتم ضمان تكاليف الصيانة والتشغيل للبنى التحتية المبنية حديثا؟

هل توجد آليات للإبلاغ عن المساعدات المتعلقة بالكوارث واقتصادها وكفاءتها وفعاليتها؟

هل تم بالفعل تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار المخطط لها؟

هل يتم تقييم الحاجة إلى إنشاء أو تحديث سياسات مناسبة من شأنها أن تقلل التعرض للكوارث؟

هل هناك أي حالات تم فيها تحويل المساعدات أو الأموال المتعلقة بالكوارث لبناء البنية التحتية أو تطوير مشاريع لا تتعلق بإعادة الإعمار بعد الكوارث؟

8. تحليل المخاطر والمشكلات المرتبطة بالتنسيق بين الهيئات المختلفة على المستوى الإقليمي والوطني والدولي

هل تم وضع آلية تنسيق تعمل في حالة وقوع كارثة؟

هل هذه الآلية معروفة لدى الجهات المعنية؟

هل المسؤوليات واضحة للجميع في كافة المستويات الحكومية: «من ومتى وماذا؟»

ما هي مسؤوليات الجهات الخاصة والمنظمات غير الحكومية؟

هل يمكن للجهة الرئيسية المسؤولة أن تقدم التسهيلات والدعم اللازمين لأنشطة الجهات غير الحكومية؟

هل تم تحديد جميع المشاركين المعنيين وإدراجهم في آلية التنسيق هذه (المستوى الوطني / الإقليمي / المحلي ونقطة الاتصال الرئيسية للهيئات الخارجية)؟

هل تم تحقيق المستوى المتوقع من التنسيق بين الوكالات المعنية خلال الكوارث الأخيرة (إن وجدت) أو عن طريق التدريبات التجريبية؟

هل توجد آلية مراقبة توفر المعلومات التي من شأنها أن تساعد في ضمان التعاون، حسب الحاجة، مع الهيئات المختلفة على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية؟

هل يعزز التنسيق الحالي التعاون من أجل تجنب الازدواجية والتداخل في الأنشطة في الميدان، لتحقيق أقصى استفادة من الموارد وزيادة الوعي بمخاطر الكوارث؟

هل تم تحديد أشكال التعاون المختلفة للحد من مخاطر الكوارث، مثل المساعدة الفنية والاستشارات والمعدات والإمدادات، وفق الطبيعة ودور وعمل مختلف المشاركين في هذا المجال؟

ما هي وسائل الاتصال البديلة الجاهزة مثل الهواتف وأجهزة الراديو والإنترنت؟ هل هناك خيارات متعددة في حالة وقوع كارثة؟